الباروميتر العربي
ARAB BAROMETER

الباروميتر العربي - الدورة السابعة

الكويت: تقرير استطلاعات الرأي العام

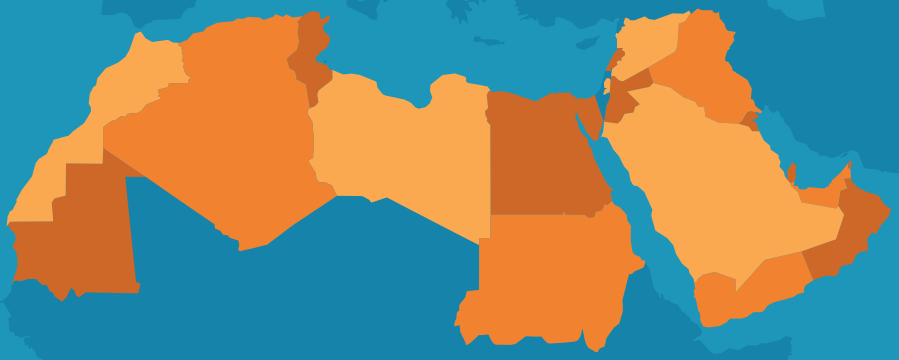

د. غانم النجار

نوفمبر 2022

المقدمة

تعتبر الكويت من الدول الأكثر انفتاحا نسبيا، من حيث التعامل مع إبداء الرأي، أو أشكال المشاركة السياسية منذ 1962، وحتى اليوم. ومع أن الحياة السياسية بصورة عامة تعرضت للكثير من التحديات، والانقطاع عن الممارسة المفترضة، إلا أن الثقافة السائدة لازالت حاضرة ومؤثرة. وقد كان توقيت الانتهاء من استطلاع الرأي موضوعنا هنا لافتا، حيث انه انتهى في شهر يونيو 2022، خلال أزمة سياسية مستمرة داخل البرلمان، وفي مواجهة الحكومة، والتي عبرت عن نفسها، بمقاطعة جلسات البرلمان من قبل عدد من النواب، الأمر الذي أدى إلى خلق حالة يمكن وصفها بالانسداد السياسي. فمنذ آخر انتخابات جرت قبل الاستطلاع في 2020، شهدت الأزمة السياسية تصعيدا ملحوظا، أدى ضمن أمور أخرى إلى جمود كبير في العملية السياسية. وقد جاءت المفاجأة بقيام القيادة السياسية ممثلة بأمير البلاد وولي العهد بإلقاء خطاب مهم بتاريخ 22 يونيو 2022، أعلنا فيه نيتهما الدعوة إلى انتخابات مبكرة، وبالتالي حل مجلس الأمة. ذلك الإجراء ليس بالجديد في التاريخ السياسي الكويتي، حيث تم حل البرلمان 10 مرات من أصل 18 انتخابات سابقة، إلا أن أهميته تكمن في مضامينه، حيث جاء فيه جملة تنازلات من السلطة السياسية، تركز على إجراءات إصلاحات انتخابية واسعة. وقد أدت تلك الإصلاحات ضمن أمور أخرى، إلى خلق حالة تفاؤل عامة في المجتمع، ألقت بظلالها على الحملات الانتخابية، التي أصبحت أكثر هدوءا في الهجوم على الحكومة. وقد تم حل المجلس فعلا وجرت الانتخابات في 19 سبتمبر 2022، وجاءت نتائجها بكثير من المؤشرات الجديدة التي تستحق التركيز عليها، ولكنها خارج نطاق هذا الاستطلاع.

ويبدو محتملا في أنه لو كان الاستطلاع الذي نحن بصدده كان قد تأخر إلى ما بعد شهر يونيو، لربما تكون هناك نتائج مغايرة لما نتج عن الاستطلاع الذي سبق المبادرات الاصلاحية التي تقدمت بها الحكومة، وقد يكون مفيدا، إجراء استطلاع رأي للمتابعة للتيقن من ذلك بأسرع وقت ممكن، حتى لو كان عن طريق الهاتف، وحول أسئلة محددة فقط.

وفي كل الأحوال، فقد جاءت نتائج الاستطلاع متسقة مع ما سبق، حيث كان حس عدم الرضا على الحكومة واضحا، وبالذات في بعض السياسات العامة كالسياسة التعليمية، ومكافحة الفساد، وغيرها. كما كان لافتا بأن تعامل الحكومة مع آثار كوفيد، كان مقبولا عند الناس، كما يلاحظ بأن مجموعة من العناصر والمكونات الثقافية وعلى الأخص مايتعلق بالمرأة، والتي بينت بعض المتغيرات المهمة، والتي تستحق مزيدا من الدراسة. كذلك الأمر بالنسبة لحالة الاقتصاد، فعلى الرغم من الأجواء السلبية العامة حول الاقتصاد الا ان اجمالي الرؤية تجاه الاقتصاد تنم عن تفاؤل ملحوظ. وقد بين الاستطلاع الحالة الوظيفية للمجتمع ومركزها في القطاع العام مقابل نسبة قليلة في القطاع الخاص. كذلك أوضح الاستطلاع الحجم الكبير للمجتمع المرتبط بكثافة بالاجهزة النقالة، والاستخدام الكثيف والكبير لوسائل التواصل الاجتماعي.

جائحة كورونا

على الرغم من تأثير جائحة كوفيد 19 على المجتمع، إلا أنه من الواضح أن كوفيد لم تعد تمثل وزنا كبيرا في رأي الناس، حيث استمر الفساد ليشكل النسبة الأكبر بنسبة 42 بالمئة، يأتي بعدها الوضع الاقتصادي، بنسبة 15 بالمئة وبنسبة مماثلة، وجدنا من ضمن التحديات، الخدمات العامة، والمقصود بها، الخدمات الصحية والتعليمية، والطرق وغيرها، ولم يشكل انتشار كوفيد أكثر من 9 بالمئة من التحديات، بل كان لافتا بأن موضوع منح الجنسية، وهو موضوع عادة مايثير جدلا واسعا في المجتمع، لم تسجل أهمية تذكر. كان لافتا أيضا أن هناك تباينا واضحا بين آراء النساء والرجال، حيث ذهب الرجال إلى أن الفساد يمثل أكبر تحد للبلاد بنسبة 53 بالمئة، مقابل 32 بالمئة من النساء، مقابل وجدنا اهتماما أكبر من النساء بالوضع الاقتصادي بنسبة 17 بالمئة، مقابل 12 بالمئة من الرجال، وجاءت النسب ذاتها بشأن الخدمات العامة، كما كان التفاوت واضحا في الموقف من انتشار كوفيد حيث كانت نسبة النساء 12 بالمئة مقابل 5 بالمئة فقط للذكور.

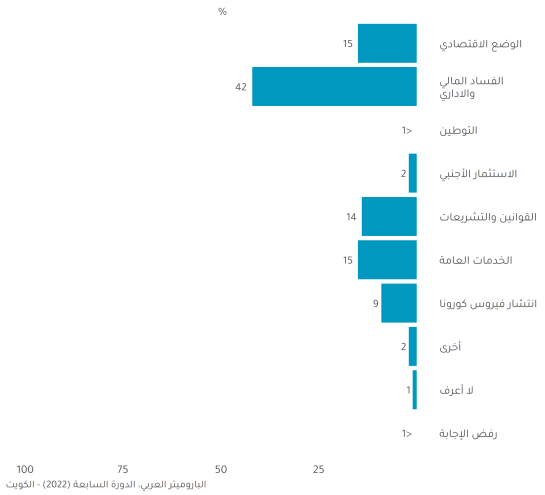

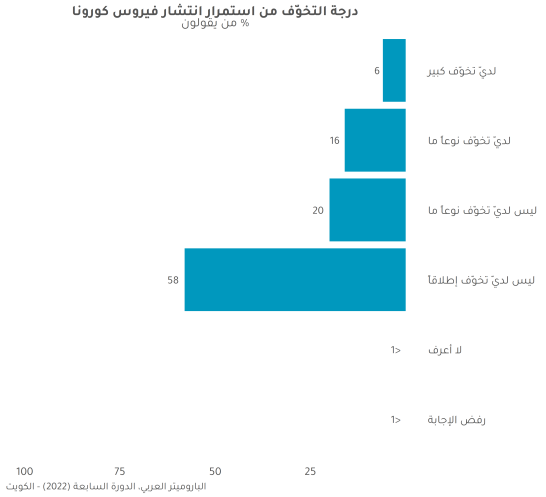

ويتضح أيضا عدم الاهتمام بانتشار كوفيد برأي 58 بالمئة بأنهم غير مهتمين على الإطلاق و20 بالمئة غير مهتمين إلى حد ما وفقط نسبة 6 بالمئة قلقون جدا، ويعود ذلك إلى السياسة الحكومية في توفير اللقاحات مبكرا بالنسبة للمواطنين والمقيمين على حد سواء.

ومع أن نسبة القلق من انتشار كوفيد قليلة، إلا أن الغالبية من القلقين من الانتشار 54 بالمئة شعروا بالقلق بسبب مرض أحد أفراد العائلة أو وفاته، بالمقابل، فإن سبب عدم القلق من انتشار كوفيد وهي النسبة الأكبر فقد توزعت أعلاها، 29 بالمئة بأن تهديد كوفيد كان أمرا مبالغا فيه، ويعود ذلك إلى الحملات المكثفة في وسائل التواصل الاجتماعي التي كانت تؤكد على أن الوباء مبالغ فيه فعلا، كما يتضح بأن الاسباب الثلاثة تعود إلى الجهد الحكومي بشكل أو بآخر، حيث جاءت نسبة 25 بالمئة للتأكيد على توفر اللقاح و19 بالمئة على أن التعامل الحكومي كان كافيا و16 بالمئة للتأكيد على أن النظام الصحي قادر على التعامل مع المسألة. ويلاحظ أن نسبة الذكور 39 بالمئة أعلى من نسبة النساء 19 بالمئة في رؤيتهم بأن خطر انتشار كوفيد مبالغ فيه، أما المؤشرات الأخرى فقد كانت النساء أكثر من الذكور بنسب متفاوتة.

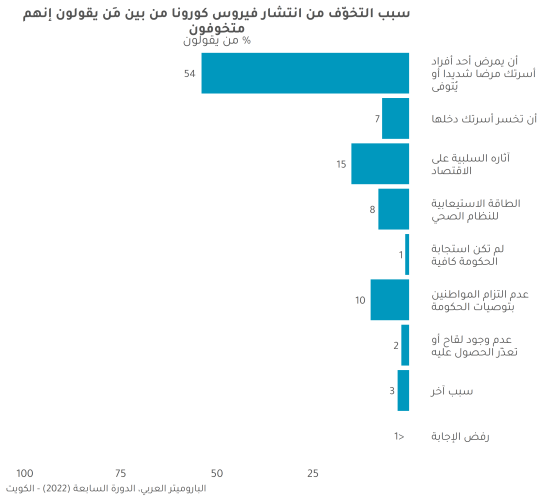

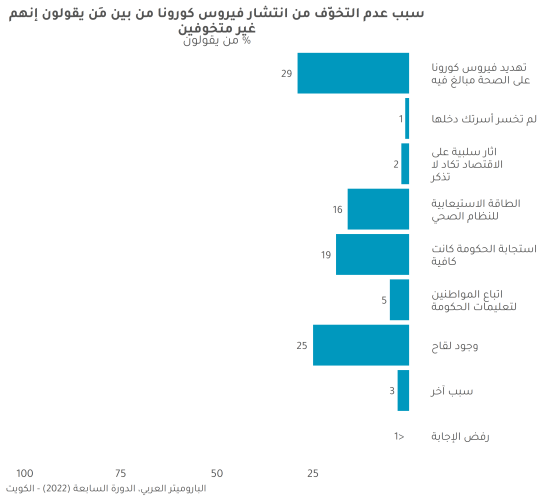

أما حول السؤال إن كانت هناك مساعدات خاصة تم تقديمها خلال الوباء، فقد رأي 85 بالمئة بأنهم لم يحصلوا على مساعدات، ويعود السبب إلى أن الرواتب والمعاشات استمرت ولم تنقطع طوال فترة كوفيد، بالإضافة إلى الدعوم التقليدية، ولذلك فالاجابة كانت متوقعة، ويوضح ذلك الامر السؤال الذي يليه حول مصدر الإعانات حيث ارتفعت إلى 90 بالمئة، بالاشارة إلى أن مصدر الاعانات، ان وجد، فهو مصدر حكومي.

أما بخصوص التحديات التي يواجهها المواطنون بسبب كوفيد، فقد ذهبت النسبة الأكبر إلى انقطاع الحياة الاجتماعية، حيث أثرت إجراءات العزل وحظر التجول ومنع الأنشطة الاجتماعية والديوانيات والأعراس والعزاءات وزيارة المجمعات التجارية والمطاعم إلي حالة من البتر الاجتماعي، أما التحدي الثاني، فقد كان إرباك العملية التعليمية، والتي تأثر فيها الجميع، حيث انتقلت الكثير من مناشط التعليم إلي الوسائل الالكترونية، ولازال الجدل دائرا حول تلك الوسائط. كما يأتي في الدرجة الثالثة من التحديات التي تسبب فيها كوفيد، الآثار النفسية 20 بالمئة، وهي نسبة عالية، إلا أنه مع ارتفاع نسبتها، فإنه لاتوجد إجراءات واضحة معلنة للتعامل مع تلك الآثار، أو رصدها. ويتمثل التحدي الرابع 16 بالمئة في التضخم، علما بأن ذلك غير مؤكد في الاحصاءات المالية، أما التحدي الخامس، 6 بالمئة فهو الاصابة بكوفيد، أو التعامل مع أعراضه الجانبية.

وعند السؤال عن تأثير كوفيد على المواطنين الفقراء، وجدنا أن 18 بالمئة رأت أن التأثير لم يكن مضرا، و43 بالمئة رأوا أنه متماثل، كما رأى 38 بالمئة بأن التأثير كان مضرا، علما بأن مايزيد عن 90 بالمئة يعملون في قطاعات حكومية، وبالنسبة لهم لم يتغير شيء من حيث الدخل، حيث أن الرواتب لم تنقطع، بل أنه وبسبب كوفيد، وقلة الإنفاق، بإغلاق المحال التجارية، ومراكز التسوق، والمطاعم، وانعدام السفر، كانت الرواتب لا تستخدم، يضاف إلى ذلك قيام الحكومة بتجميد أقساط القروض. وقد كان ذلك لافتا في السؤال الذي يليه عن تأثير كوفيد على المقيمين حيث رأت نسبة ضئيلة 3 بالمئة فقط، بأن التأثير أقل ضررا على المقيمين، ورأى 34 بالمئة بأن التأثير مماثل، بينما رأت أغلبية كبيرة 62 بالمئة بأن الأثر كان أكثر ضررا على المقيمين، كونهم لاتتوفر لهم ذات الحماية التي توفرت للمواطنين.

وينعكس ذلك على الموقف الإيجابي من الحكومة حسب السؤال عن كيفية تقييم أداء الحكومة خلال الوباء، فجاءت الإجابات حاسمة حيث أبدى 41 بالمئة بأن أداء الحكومة كان جيد جدا، و46 بالمئة قالوا بأن الأداء كان جيدا مما يرفع الموقف الايجابي من أداء الحكومة إلى 87 بالمئة، بالمقابل فإن 18 بالمئة قالوا سيء، و5 بالمئة فقط قالوا سيء جدا. وهو مؤشر واضح على حجم الرضى عن أداء الحكومة، وقد استفادت الحكومة من قانون قديم عن الأوبئة كان قد صدر سنة 1968، والذي يعطي صلاحيات واسعة لوزير الصحة لإصدار قرارات مطلقة للتصدي للوباء.

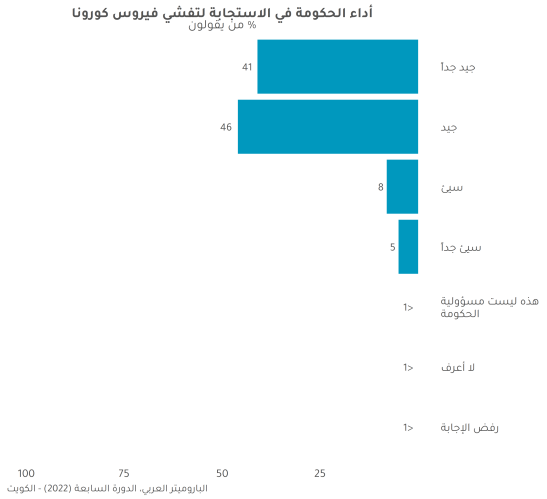

أما بخصوص أكبر جوانب ضعف النظام الصحي، خلال فترة كوفيد، فقد رأى 31 بالمئة بأنها، عدم وجود عدد كاف من الأطباء والممرضات، ورأى 25 بالمئة أن نقطة الضعف تكمن في قلة المستشفيات، بينما رأى 23 بالمئة بأن النظام ليس ضعيفا على الإطلاق، بالمقابل رأى 11 بالمئة بأن النظام الصحي كله ضعيف.

وربما يعكس السؤال المباشر حول التطعيم من عدمه، درجة الثقة في الإجراءات الحكومية، وتقبل التطعيم، حيث أكد 91 بالمئة منهم بأنهم قاموا بالتطعيم، بينما أكد 9 بالمئة فقط بأنهم لم يطعموا. كما اتضح بأن النسبة الأكبر من الذين لم

يطعموا، 7 بالمئة و12 بالمئة بأنهم على الأرجح لن يطعموا، وغالبا هي الفئة الرافضة للتطعيم باللقاح من حيث المبدأ. أما أسباب عدم التطعيم فقد تراوحت من 33 بالمئة الذين ذهبوا إلى أن اللقاح غير فعال، و21 بالمئة بأن الوباء على وشك الانتهاء، و18 بالمئة ذهبوا إلى أن الأعراض الجانبية المضرة كثيرة، و20 بالمئة قالوا بأنها إرادة الله.

وقد كان واضحا أن تفضيل لقاح عن آخر قد تأثر بالدعاية الحكومية والخارجية حيث فضل 64 بالمئة لقاح فايزر، و30 بالمئة لا أفضلية لديهم، و10 بالمئة فضلوا استرازينيكا، بينما فضل 6 بالمئة لقاح جونسون اند جونسون.

التعليم

يعد التعليم من الموضوعات المهمة للمجتمع في الكويت، وهو قضية حاضرة في النقاش العام أو الفني. لدى فحص السؤال، عن ماهو أهم إجراء حكومي لتحسين التعليم، أفاد 12 بالمئة بأنه التقليل من حجم الفصول في المدارس، كما ذهب 34 بالمئة بأنه التدريب الأفضل للمعلمين، و25 بالمئة أكدوا أنه تحديث المناهج، و12 بالمئة نحو إعادة بناء المدارس، وبنفس النسبة نحو تحسين التكنولوجيا.

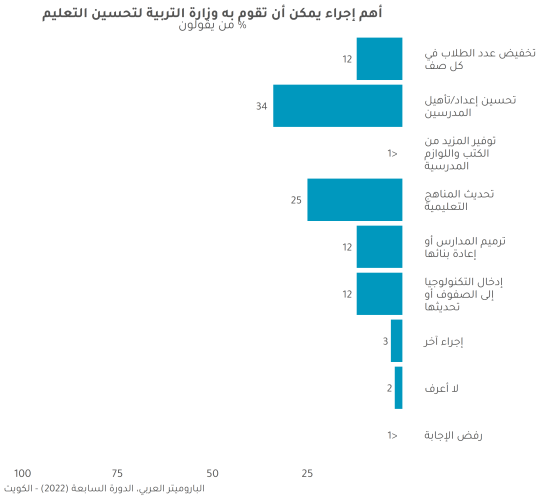

الاقتصاد

مع أن المؤشرات، وما ينشر بأن الوضع الاقتصادي لايسير بالشكل السليم، إلا أن التوجه العام للعينة يرى بأغلبية كبيرة بأن وضع الاقتصاد جيد، وربما يعكس ذلك أوضاع الناس عموما، حيث ذهب 25 بالمئة إلى أن حالة الاقتصاد في البلاد جيدة جدا، ونسبة أكبر 48 بالمئة ذهبت إلى أنها جيدة، مايعني أن نسبة الذين يرون أن حالة الاقتصاد ايجابية زادوا عن 73 بالمئة، فيما ذهب 18 بالمئة إلى أنها سيئة و 9 بالمئة فقط بأنها سيئة جدا، بإجمالي 27 بالمئة يرونها سلبية.

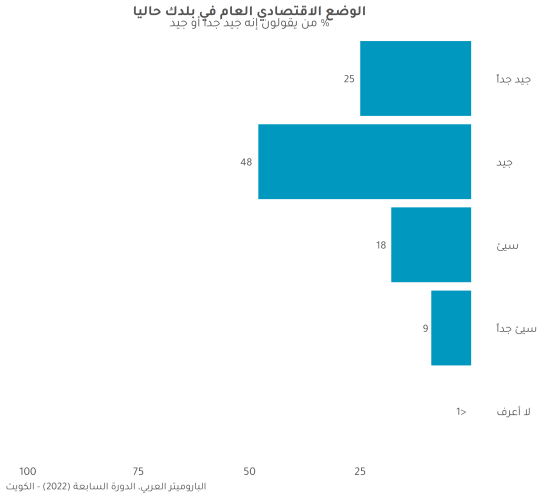

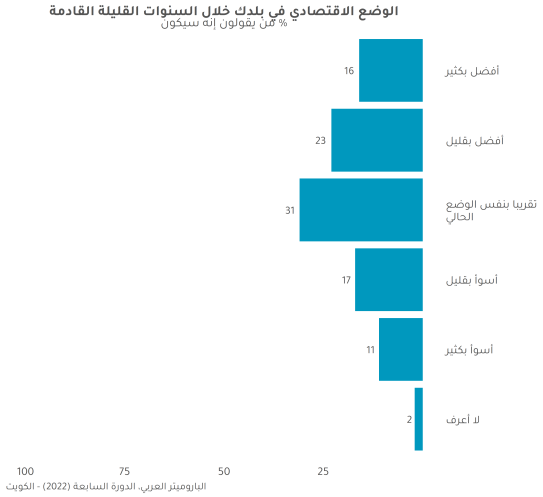

وقد كان السؤال حول ماذا تتوقع أن يكون عليه الاقتصاد في السنتين او الثلاث سنوات القادمة، كاشفا، حيث كانت الاجابات تدل على وضع متفائل، فرأى 16 بالمئة بأن الوضع سيكون أحسن كثيرا، ورأى 23 بالمئة بأنه سيكون أحسن إلى حد ما، بينما رأى 31 بالمئة بأنه سيكون مقاربا للوضع القائم، وبافتراض أن الغالبية العظمى يرون بأن الوضع الحالي جيد، او جيد جدا، فان الرؤية لمستقبل الاقتصاد هي رؤية إيجابية 70 بالمئة تقريبا. بمقابل ذلك، فان 17 بالمئة يرونه أسوأ إلى حد ما، و11 بالمئة أسوأ بكثير.

وقد جاء السؤال الخاص بالفجوة بين الفقراء والاغنياء إن كانت تمثل إشكالية، غامضا بعض الشيء، بسبب عدم تحديد معنى الفقراء بشكل واضح، فهل المقصود المواطنين، أم المقيمين؟ على أية حال وأيا كان فهم الناس، فقد رأى 30 بالمئة بأن الفجوة تمثل إشكالية إلى حد كبير، و33 بالمئة إلى حد متوسط، أي بإجمالي 63 بالمئة، مقابل 14 بالمئة رأت بأنها تمثل إشكالية إلى حد قليل، بينما رأى 22 بالمئة بأنها لاتمثل إشكالية أبدا. وعند السؤال عن تلك الفجوة مقارنة بسنة مضت وإن كانت أكثر اتساعا، أفاد 58 بالمئة بأنها أكثر اتساعا، و35 بالمئة بأنها نفسها، و6 بالمئة فقط قالوا بأنها صارت أصغر.

واستتباعا للسؤال حول الفقر، وردا على أسباب الفجوة بين الأغنياء والفقراء، أجاب الكويتيون على جملة من الخيارات، فحول إن كان السبب يعود إلى أن البعض يعملون بجدية أكثر من غيرهم، جاءت الاجابات على النحو التالي، 28 بالمئة قالوا بأن ذلك صحيح إلى حد كبير، و41 بالمئة إلى درجة متوسطة، و23 بالمئة ذهبوا أنها إلى درجة محدودة، و15 بالمئة ذهبوا إلى أنها ليست كذلك أبدا. وحول السؤال الخاص بأن أسباب الفجوة بين الفقراء والأغنياء يعود إلى أن بعض الناس ولدوا في أسر ثرية، فقد اتفق مع هذه المقولة 26 بالمئة وقالوا بأن ذلك صحيح إلى حد كبير، و33 بالمئة إلى درجة متوسطة، و23 بالمئة إلى درجة محدودة، و15 بالمئة قالوا بأنها ليست كذلك أبدا. أما الخيار الأخير حول سبب الفجوة بين الأغنياء والفقراء فقد كانت مقولة بأنه لايوجد أحد في الحكومة يسعى لحماية مصالح الفقراء، كان واضحا الموقف السلبي العام من أداء الحكومة حيث ذهب 32 بالمئة بصحة ذلك إلى حد كبير، و35 بالمئة إلى حد متوسط، 24 بالمئة إلى حد محدود، و6 بالمئة فقط بأنها ليست كذلك أبدآ.

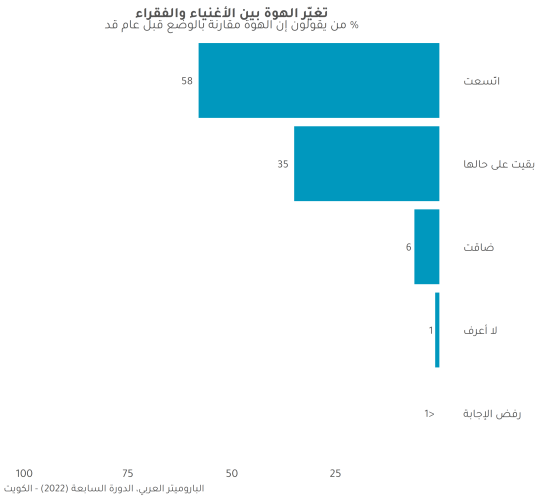

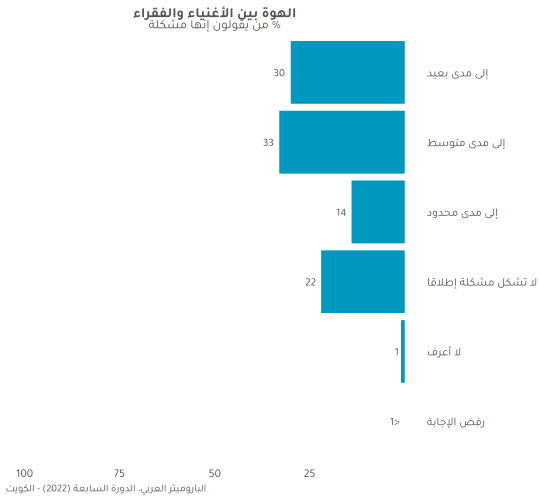

أما بالنسبة للإجراءات الأولى أهمية الواجب على الحكومة اتخاذها لتحسين الأوضاع الاقتصادية، فقد اتضح أنها حسب رأي الناس، جاءت أكثر عمقا من مجرد جوانب اقتصادية مباشرة فتراوحت ما بين الاستقرار السياسي 19 بالمئة، وإصلاح التعليم 19 بالمئة، وخلق الوظائف 16 بالمئة، وتقليص التضخم 16 بالمئة، ورفع الرواتب 11 بالمئة، ودعم المشروعات الصغيرة 7 بالمئة، والحد من التهريب 1 بالمئة. أما الإجراء الثاني أهمية لتحسين الاقتصاد فقد جاءت كالتالي: خلق الوظائف 18 بالمئة، رفع الرواتب 15 بالمئة، تقليص التضخم 15 بالمئة، إصلاح التعليم 14 بالمئة، 11 بالمئة، دعم المشروعات الصغيرة 11 بالمئة، الاستقرار السياسي 13 بالمئة، الحد من التهريب 2 بالمئة .

وحول القطاع الذي على الحكومة السعي لخلق الوظائف فيه، فقد رأى 20 بالمئة بأن على الحكومة التركيز على إيجادها في القطاع العام، بينما رأى 18 بالمئة أن يتم ذلك في القطاع الخاص، ورأت أغلبية كبيرة 61 بالمئة، بأنه لافرق بين القطاعين في خلق الوظائف.

أما الوظيفة الأصعب الحصول عليها، فقد أكدت أغلبية الناس 52 بالمئة على أنها أصعب في القطاع العام، ويعود ذلك أن الغالبية من الباحثين عن عمل من المواطنين يتوجهون للعمل في الحكومة، ووجد 29 بالمئة أنها أصعب في القطاع الخاص، بينما رأى 12 بالمئة بأنه ليس أي منهما، ورأى 6 بالمئة بأنهما متساوين في الصعوبة. واستمرارا في التباين بين القطاعين العام والخاص، وأيهما يدفع رواتب أكثر فكانت النتيجة متقاربة حيث رأى 47 بالمئة بأن القطاع العام يدفع أكثر بينما رأى 45 بالمئة بأن القطاع الخاص يدفع أكثر، و4 بالمئة رآهما متساويان. وربما كان السؤال الأكثر أهمية، هو أي القطاعين يمنح أمانا أكثر، وجدنا الاغلبية الساحقة 92 بالمئة، تؤكد على أن القطاع العام يمنح الموظف أمانا أكثر، بمقابل 4 بالمئة فقط للقطاع الخاص. ويفسر ذلك التوجه الكبير للعمل في القطاع العام، الذي يعمل فيه ما يزيد عن 90 بالمئة من المواطنين، فتقديم خدمة الوظيفة العامة من الدولة ليست فقط بهدف الربح، ولكن بهدف الأمن الوظيفي، بصرف النظر عن الانتاجية. ومع أن الحكومة قد أسست جهازا خاصا للتوظيف في قطاعاتها المختلفة، أي أن من حق أي مواطن التقدم لذلك الجهاز والتسجيل فيه ثم تعيينه حسب حاجة الدوائر المختلفة، وهي عملية تسير بشكل عادي، إلا أن الواسطة المذكورة هنا، في الغالب المقصود فيها، هو رغبة الباحث عن عمل، مكانا محددا، وليس المكان الذي تحدده الحكومة، وهي المسألة التي تحتاج إلى واسطة ربما.

أما عن الحاجة للواسطة للحصول على وظيفة في القطاع العام، فقد بلغت برأي الناس أغلبية كبيرة، 58 بالمئة بينما انخفضت في القطاع الخاص إلى 20 بالمئة، ورأى 12 بالمئة بأنه ليس في أي منهما، بينما رأى 8 بالمئة بأنهما متساويان في الحاجة للواسطة. كان واضحا إذا، بأن الأفضلية لغالبية المواطنين هي في العمل بالقطاع العام 78 بالمئة، بمقابل 15 بالمئة يفضلون العمل في القطاع الخاص، و3 بالمئة ولا أي منهما، ونسبة مماثلة يرون بأنهما متساويان من حيث الأفضلية.

وربما كان السؤال ذو الدلالة على توجهات المواطنين، حول أولويات الانفاق الحكومي، حيث رأت غالبية الناس (44 بالمئة) من الإنفاق العام، يجب أن يوجه لدعم النظام التعليمي، و14 بالمئة لإصلاح الطرق والمواصلات، و 13 بالمئة لتحسين الرعاية الصحية، و8 بالمئة للأمن الوطني، دون توضيح المقصود فيه، و6 بالمئة لدعم السلع والمواد الغذائية وغيرها، و5 بالمئة لتقليل التلوث، و10 بالمئة لشؤون أخرى.

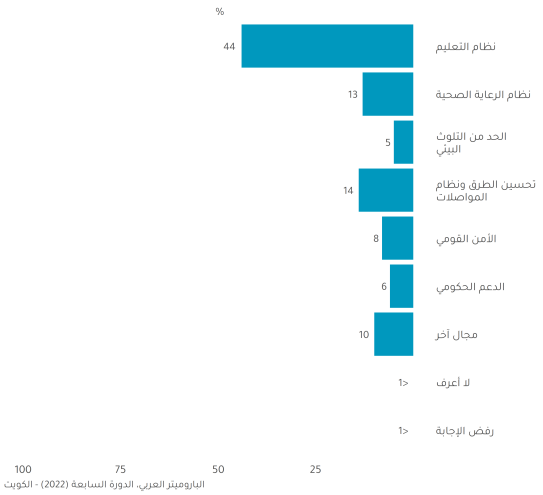

الثقة وأداء الحكومة

وعند معالجة مفهوم الثقة وأداء الحكومة، فقد بدا أن أغلبية الكويتيين تتجه إلى التوجس في مسألة الثقة، فكان رأيها على السؤال العام حول الثقة بالناس عموما، رأى 82 بالمئة بأنه لابد من الحذر في الثقة بالناس، بمقابل رأى 15 بالمئة بأنه يمكن الوثوق في أغلب الناس.

يتضح من السؤال حول تقييم الشعب الكويتي للأداء الحكومي، بأن النظرة العامة سلبية، حيث رأى 40 بالمئة بأنهم غير راضين عن الأداء الحكومي، بالاضافة إلى 12 بالمئة بأنهم غير راضين أبدا، بإجمالي عدم الرضا عن الأداء الحكومي، ليصل إلى أغلبية المواطنين ب 52 بالمئة. ولم يصرح بأنه راض جدا الا 6 بالمئة منهم، وراض بنسبة 36 بالمئة . و بتجزئة الرضى، إلى مناشط متعددة، نجد الدرجة تختلف نوعا ما، فعند درجة الرضا عن النظام التعليمي، وجدنا أن عدم الرضى ارتفع إلى 55 بالمئة، وان خانة غير راض جدا هي 21 بالمئة، بإجمالي 76 بالمئة لغير الراضين عن النظام التعليمي، بينما مثلت خانة الراضين وصلت إلى 20 بالمئة، بينما بلغ من هم راضون جدا عن النظام التعليمي 3 بالمئة فقط.

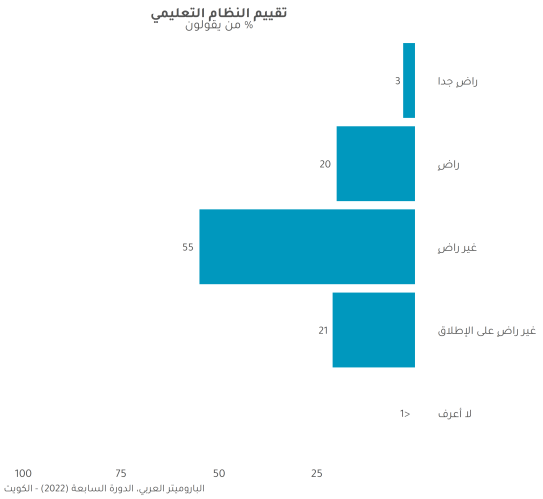

أما النظام الصحي فقد اختلفت فيه المسألة، حيث ارتفعت فيها نسبة الرضى، على الرغم من أن الانتقادات طالما توجه للنظام الصحي، ولكن يبدو أن أداء الحكومة الايجابي خلال أزمة كوفيد، رفعت من قبول النظام الصحي. فقد رأى 11 بالمئة أنهم راضون جدا عن النظام الصحي، بينما قال 50 بالمئة بأنهم راضون عن النظام الصحي، بإجمالي 61 بالمئة, بينما قال 29 بالمئة بأنهم غير راضين، وذهب 10 بالمئة بأنهم غير راضين جدا عن النظام الصحي في البلاد.

وقد انعكست الصورة تماما عند السؤال عن كفاءة الطرق فكانت الصورة سلبية جدا، حيث عبر 36 بالمئة عن عدم رضاهم عن كفاءة الطرق، و46 بالمئة بأنهم غير راضين أبدا، بإجمالي عدم الرضى 82 بالمئة وهي نسبة عالية من عدم الرضى، بمقابل 14 بالمئة من الراضين، بينما الراضون جدا كانوا 3 بالمئة. وكذلك كانت الصورة عكسية بخصوص كفاءة الحكومة بادارة جمع القمامة، كان الراضون بنسبة 21 بالمئة أما الراضون جدا فقد بلغت نسبتهم 52 بالمئة، بإجمالي الراضون بنسبة 73 بالمئة.، أما غير الراضين فقد بلغت نسبتهم 19 بالمئة، وغير الراضين جدا 9 بالمئة فقط. ويدل ذلك على كفاءة خدمات جمع القمامة.

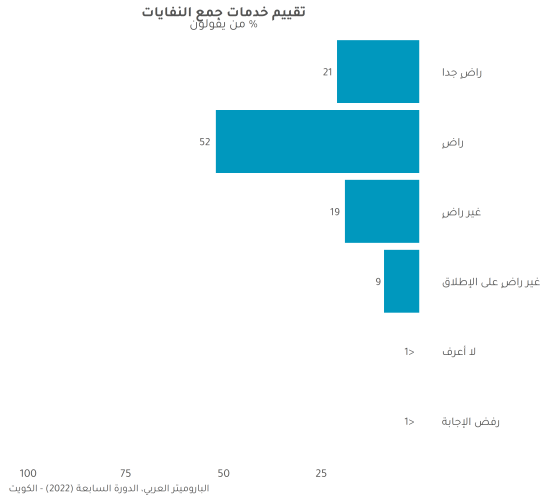

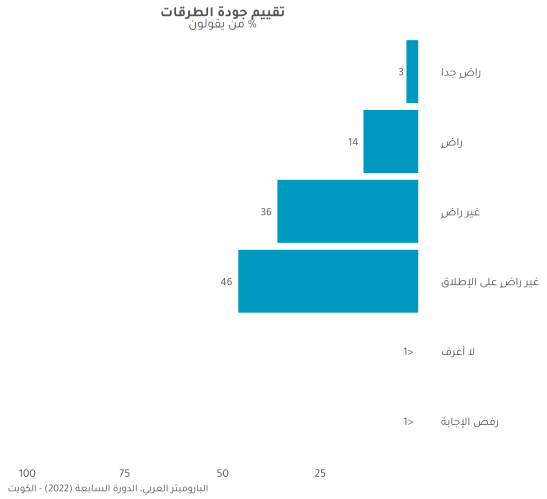

ولا ينسحب ذلك الموقف الإيجابي من الخدمات العامة على السؤال الذي يلي ذلك، والذي نص على أنه "لا بد على المواطنين أن يدعموا قرارات الحكومة حتى لو لم يكونوا مقتنعين فيها"، فكانت نسبة 7 بالمئة موافقة بشدة، والموافق 32 بالمئة, اما غير الموافقين فكانوا 41 بالمئة وغير الموافقين بشدة فقد كانوا 17 بالمئة بإجمالي 58 بالمئة. كذلك كانت الآراء حول الأداء الحكومي لتقليص الفجوة بين الفقراء والأغنياء، حيث رأى 43 بالمئة بأن أداء الحكومة سيء بهذا الخصوص، بينما رأى 21 بالمئة بأن الأداء الحكومي سيء جدا. بمقابل ذلك فقد كان من قالوا أن الأداء الحكومي لتقليص الفجوة بين الفقراء والأغنياء جيد، بنسبة 26 بالمئة ،ولم يزد من قالوا بأنه جيد جدا عن 3 بالمئة فقط.

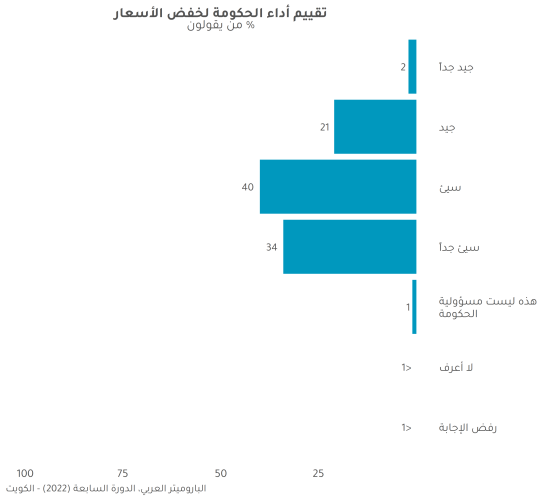

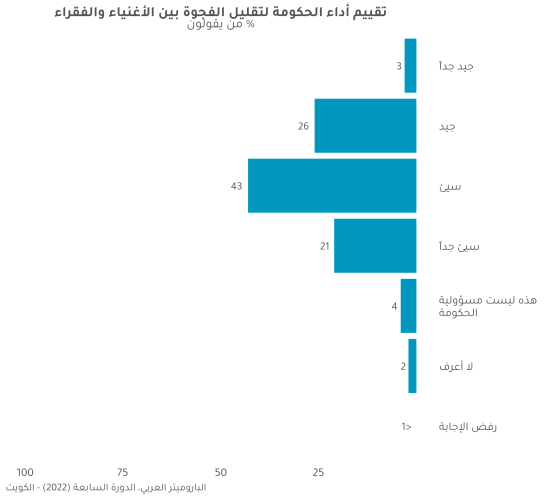

وعادت الأمور إلى وضعها السلبي عند السؤال عن أداء الحكومة في الحفاظ على انخفاض الأسعار، حيث رأى 40 بالمئة بأنه سيء، و34 بالمئة رأوا أنه سيء جدا، الأمر الذي رفع إجمالي الخانة السلبية إلى 74 بالمئة، بمقابل رأت نسبة 21 بالمئة بأنه جيد، بمقابل 2 بالمئة فقط قالوا بأنه جيد جدا.

وقد فتح السؤال حول أفضل الوسائل للتأثير على قرارات الحكومة الباب على مصراعيه، لفهم أكثر لديناميات العلاقة والتأثير بين الناس ومتخذ القرار، وبشكل عام كان السؤال فاتحا لرؤية غير تقليدية، حيث رأى 37 بالمئة بأن أفضل الوسائل للتأثير على قرارات الحكومة تتحقق عن طريق النشاط الالكتروني أونلاين، بينما رأى 12 بالمئة بأنها تتحقق عن طريق الكتابة لمسؤولين حكوميين، و9 بالمئة عن طريق تشكيل مجموعة ضاغطة، و9 بالمئة عن طريق العمل من خلال حزب سياسي، و7 بالمئة عن طريق استخدام علاقات الأسرة مع المسؤولين. إلا أنه بمقابل ذلك رأى ما نسبته 21 بالمئة بأنه لا يوجد شيء مؤثر.

الفساد

وتفتح الأسئلة عن رؤية الكويتيين لأوضاع الفساد أبوابا لفهم موقف الناس، من قضية تشغل بال الرأي العام، الذي يعتقد بوجودها بدرجة كبيرة، ولا يرى إيجابية لتحرك الحكومة في مكافحة الحكومة.

أما عن الفساد ودرجة انتشاره في مؤسسات الدولة، والمؤسسات الحكومية، فقد كان الرأي كاسحا بوجوده وانتشاره، حيث رأى 63 بالمئة بأنه منتشر في المؤسسات الحكومية بدرجة كبيرة، و27 بالمئة رأوا أنه منتشر بدرجة متوسطة، بينما رأى 7 بالمئة بأنه منتشر بدرجة صغيرة، بينما جاءت نسبة 1 بالمئة فقط للقول بأن الفساد غير موجود بأجهزة الدولة.

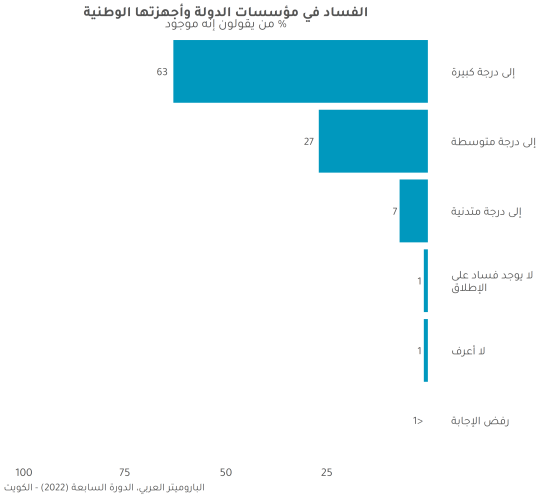

وعند السؤال إن كانت هناك قناعة بمحاربة الحكومة للفساد، فقد رأى 8 بالمئة بأنها تحارب الفساد إلى درجة كبيرة، 25 بالمئة إلى درجة متوسطة، و36 بالمئة إلى درجة قليلة، و30 بالمئة ورأوا أن الحكومة لاتقوم بمكافحة الفساد أبدا. ويبدو أن النظرة السلبية العامة للفساد متجذرة، لدرجة أنه على الرغم من تحريك العديد من القضايا ضد مسؤولين كبار بمن فيهم أفراد من الأسرة الحاكمة، ومع حدوث إدانات ضد البعض منهم، إلا أن الصورة السلبية للفساد، لا زالت مستمرة.

واستمرارا في سبر أغوار ظاهرة الفساد، وردا على سؤال حول أشكال الفساد ومظاهره، بمعنى آخر، ما هو الفساد كما تراه العامة، وتم اختبار رؤية الناس حول موقف مسؤول حكومي يعين قريبا له في منصب حكومي، فاعتبره فسادا فقط 37 بالمئة، واعتبره لا أخلاقي فقط 10 بالمئة، كما واعتبره فعل فساد وايضا لا أخلاقي 42 بالمئة، كما اعتبره 11 بالمئة لإفساد ولا أخلاقي. وحين انتقل ذات السؤال للقطاع الخاص، بعبارة، مدير قطاع خاص، يمنح وظيفة في شركته الخاصة لأحد الأقارب، اعتبره 17 بالمئة فسادا فقط، واعتبره جزء من المواطنين بأنه لا أخلاقي فقط، بينما اعتبره 13 بالمئة سلوك لا أخلاقي، كما اعتبره 16 بالمئة بأنه فساد ولا أخلاقي، وكان لافتا بأن نسبة 54 بالمئة لم تر فيه لا فساد ولا أخلاقي. ويبدو أن ذلك يعود إلي التفكير السائد بحرية القطاع الخاص في التصرف.

ولدى السؤال عن تفاعل الحكومة مع الناس، جاءت الإجابات بأنها متفاعلة لدى 10 بالمئة، و20 بالمئة متفاعلة عموما، و48 بالمئة بأنها غير متفاعلة، و21 بالمئة بأنها غير متفاعلة على الاطلاق.

التواصل، والحوكمة، والمجتمع المدني

ما درجة الاهتمام بالسياسة؟ يتضح من خلال إجابات الكويتيين، بأن المهتمين بالشأن السياسي أقل مما كان متوقعا، بالاشارة إلى الحجم الكبير للجدل السياسي المفتوح في البلاد. فقد ذهب 43 بالمئة من الكويتيين إلى خانة "غير مهتم أبدا"، و33 بالمئة غير مهتمين، مما يعني أن نسبة غير المهتمين بالسياسة عموما يشكلون نسبة 76 بالمئة من الكويتيين، وهي نسبة كبيرة خاصة وأن الانطباع السائد بأن غالبية المجتمع مهتم بالسياسة. بالمقابل صنف مانسبته 10 بالمئة فقط أنهم مهتمون جدا بالسياسة، ومانسبته 14 بالمئة يرون أنهم متهمون بالسياسة. بطبيعة الحال، ليس هناك تحديد واضح لمعنى السياسة، مما يعطي فرصة لتفسيرات أخرى للنتائج.

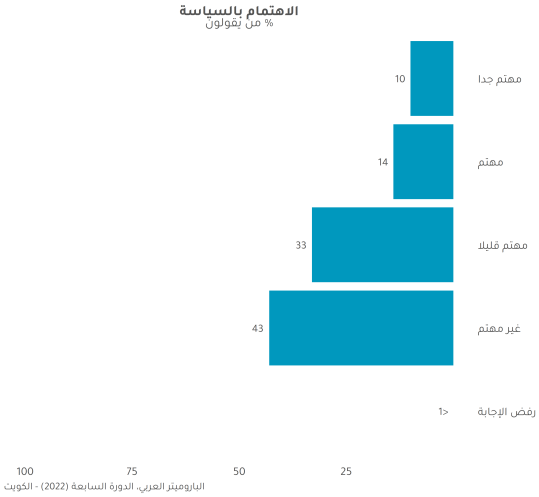

ويضيف السؤال الخاص بالعضوية في الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني صورة أخرى لدرجة التفاعل مع المجتمع المدني، حيث أفاد 87 بالمئة من الشعب الكويتي بأنهم ليسوا أعضاء في جمعيات أهلية، بمقابل 13 بالمئة فقط ممن أكدوا عضويتهم في تلك الجمعيات، وهو رقم منخفض. وفي ذات السياق كان السؤال حول التطوع أو الدعم او الاهتمام بمبدأ عام، أفاد 20 بالمئة فقط بالايجاب بينما نفى ذلك 79 بالمئة، وهي نسبة كبيرة. ومن بين 20 بالمئة الذين قالوا بالإيجاب عن السؤال أعلاه، تقسمت الاهتمامات على النحو التالي: 57 بالمئة العمل الخيري، وأقل من العُشر يقولون إنهم تطوعوا إما في مجال التعليم، الشباب والأطفال، أو التنمية الاقتصادية.

وردا على سؤال هل تتبرع لجمعية خيرية أو للمحتاجين، أجاب 85 بالمئة بالايجاب، بينما قال لا 14 بالمئة. وبالنسبة لمساعدة الفقراء رأى ما نسبته 39 بالمئة، بأنهم يفضلون مساعدة الفقراء مع تحمل تكاليف شخصية عالية، كما رأى 47 بالمئة بالإيجاب مع تكاليف شخصية منخفضة، كما رأى 12 بالمئة بأنهم يفضلون مساعدة الفقراء في حالة إن لم تكلفهم شيئا.

أما بالنسبة للأشخاص الذين يتخذهم المبعوثون قدوة لهم، فقد أفاد 41 بالمئة بأنهم من الأسرة، و39 بالمئة من الشخصيات الدينية، دون توضيح إن كانت شخصيات دينية معاصرة، أو قديمة، ولم تحض الشخصيات السياسية كقدوة إلا على 4 بالمئة، والخيرية 3 بالمئة، أما بقية الفئات فلم تتجاوز 2 بالمئة، بمقابل 9 بالمئة أفادوا بأنه لا توجد قدوة.

وقد اتضح بأن الغالبية الساحقة من الكويتيين (93 بالمئة) لا تشارك في أنشطة الكترونية.

البيئة

ولدى السؤال عن إعادة التدوير، وتحديدا إن كان المواطن يقوم باعادة استخدام البلاستيك، أو قناني زجاجية من خلال وضع الماء بالثلاجة، أفادت النسبة الأكبر 68 بالمئة، بأنهم لا يقومون بذلك، و25 بالمئة أحيانا، و7 بالمئة دائما. أما عن أسباب إعادة تدوير البلاستيك أو القناني الزجاجية، فأفاد 47 بالمئة بأنها لحماية البيئة، و21 بالمئة لخفض المصاريف، و20 بالمئة للسهولة، و12 بالمئة أخرى. ويرى الناس بأن التحدى البيئي الأكبر الذي يواجه البلاد على النحو الآتي: جودة الهواء 21 بالمئة، تلوث ماء الشرب 5 بالمئة، الممرات المائية 24 بالمئة، عدم وجود موارد مائية 5 بالمئة، جمع القمامة 6 بالمئة، المبيدات الحشرية 2 بالمئة، تسمم النفايات 3 بالمئة، ضعف كفاءة استخدام الطاقة 6 بالمئة، التغير المناخي 10 بالمئة، كلها تحديات 19 بالمئة. أما ثاني أكبر تحدي بيئي فجاءت كالتالي: جودة الهواء 16 بالمئة، تلوث ماء الشرب 7 بالمئة، تلوث الممرات المائية 24 بالمئة، عدم وجود موارد مائية 5 بالمئة، تلوث الشواطئ 22 بالمئة، جمع القمامة 8 بالمئة، المبيدات الحشرية 4 بالمئة، تسمم النفايات 8 بالمئة، ضعف كفاءة استخدام الطاقة 11 بالمئة، التغير المناخي 16 بالمئة.

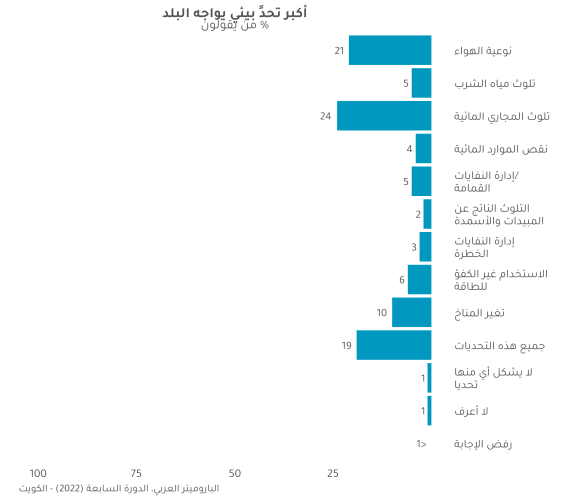

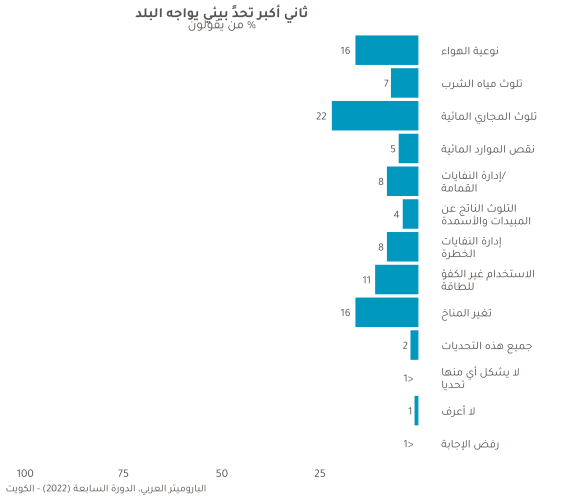

أما عن درجة الوعي البيئي لدى المواطنين فقد رأى 50 بالمئة بأنها موجودة إلى حد كبير، و39 بالمئة إلى حد متوسط، و7 بالمئة إلى حد صغير. وبالنسبة لعدم وجود مبادرات حكومية، وإنفاق الحكومة على البيئة فقد أفاد 46 بالمئة بأن العبارة صحيحة إلى درجة كبيرة، و41 بالمئة إلى درجة متوسطة، و9 بالمئة إلى درجة صغيرة. أما إلى أي درجة تتطرق الحكومة للتغير المناخي، أفاد 50 بالمئة بأنها كبيرة، و18 بالمئة بأنها قليلة، وأفاد 25 بالمئة بأنها متماثلة.

حرية التعبير والإعلام

أفاد 35 بالمئة من الشعب بأن حرية التعبير كبيرة، و40 بالمئة بأنها متوسطة، 16 بالمئة بأنها محدودة، كما أفاد 10 بالمئة بأنها غير متوفرة. وعن مدى توفر حرية في الإعلام لانتقاد إجراءات تقوم بها الحكومة، أكد 33 بالمئة بأنها متوفرة بدرجة كبيرة، و42 بالمئة بدرجة متوسطة، و16 بالمئة بدرجة محدودة، و9 بالمئة بأنها غير مكفولة.

كذلك عن حرية الصحافة فقد أفاد الناس، بأنها حرة لدرجة كبيرة، بنسبة 34 بالمئة، ومتوسطة بنسبة 42 بالمئة، ومحدودة بنسبة 17 بالمئة، وغير مكفولة بنسبة 5 بالمئة. كما ترى العامة بأن درجة حرية الاعتقاد والحرية الدينية مكفولة بدرجة كبيرة بنسبة 68 بالمئة، وبدرجة متوسطة بنسبة 25 بالمئة، وبدرجة محدودة بنسبة 5 بالمئة، و2 بالمئة يرونها غير متوفرة.

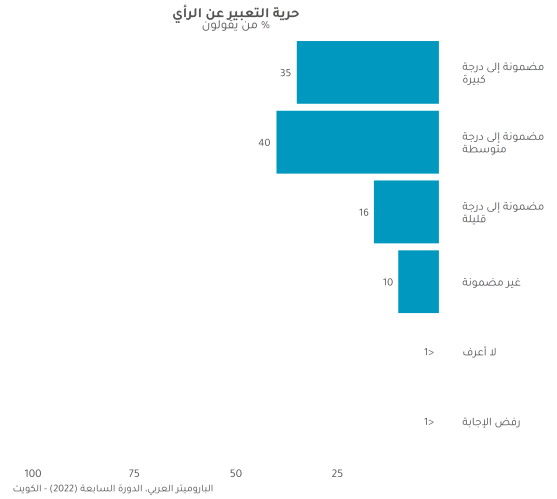

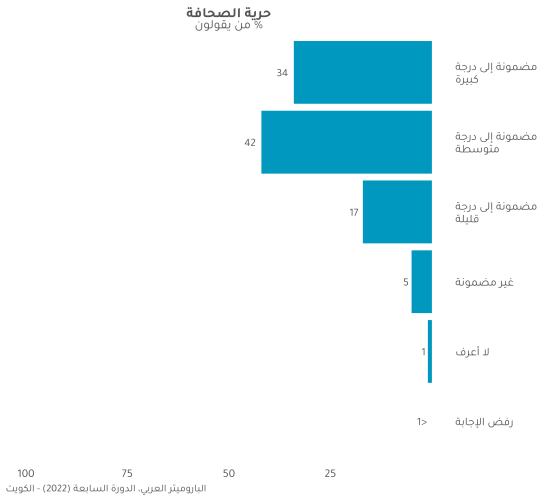

وحول فرض الحكومة قيودا على حرية التعبير في حالات الطوارئ، فيرى الكويتيون أن تكون بشكل دائم بنسبة 16 بالمئة، وأحيانا بنسبة 55 بالمئة وأنها غير مقبولة بنسبة 29 بالمئة. ولدى السؤال عن الرقابة على الإعلام في حالة الطوارئ، فقد جاءت على النحو التالي : دائما 25 بالمئة، وأحيانا 52 بالمئة، ورفضها 23 بالمئة.

الإصلاح السياسي

هل يكون الإصلاح السياسي بالتدريج؟ أفاد بالإيجاب 56 بالمئة، وأفاد بأن يكون كاملا وفوريا 40 بالمئة وبأنه لا يوجد إصلاح 1 بالمئة. وحول علاقة أداء الاقتصاد بالنظام الديمقراطي، وإن كان أداء الاقتصاد حينها يكون ضعيفا اتضحت درجة الانقسام، حيث وافق على ذلك بشدة 6 بالمئة فقط، ووافق عليه 43 بالمئة، ولم يوافق عليه 41 بالمئة ولم يوافق عليه بشدة 5 بالمئة. وقد يعود ذلك إلى حالة التراجع الاقتصادي الظاهري. وقد تكرر ذلك تقريبا في العبارة التي تلت ذلك، ونصها أن الأنظمة الديمقراطية غير حاسمة ومليئة بالمشاكل، حيث وافق عليها بشدة 8 بالمئة، ووافق عليها 44 بالمئة، بينما لم يوافق عليها 39 بالمئة، ولم يوافق عليها بشدة 5 بالمئة. إلا أن تغيير صيغة العبارة اللاحقة غيرت من بعض النسب، حيث جاءت الآراء على العبارة التالية الأنظمة الديمقراطية غير فعالة بالحفاظ على النظام والاستقرار، فوافق عليها بشدة 6 بالمئة، ووافق عليها 37 بالمئة، بينما لم يوافق عليها، وبارتفاع ملحوظ، 47 بالمئة، ولم يوافق عليها بشدة 7 بالمئة. إلا أن السؤال الذي يليه كان مؤثرا في تحديد موقفا إيجابيا من الديمقراطية، فتعليقا على عبارة الأنظمة الديمقراطية قد تكون فيها إشكاليات، ولكنها أفضل من الأنظمة الأخرى، فوافق عليها بشدة 24 بالمئة، بينما وافق عليها نسبة كبيرة وهي 60 بالمئة، بينما لم يوافق عليها 12 بالمئة، ولم يوافق عليها بشدة 1 بالمئة فقط.

الهجرة

تقول أقلية من الكويتيين (14 بالمئة) إنها تفكر بالهجرة، بينما يقول 85 بالمئة بأنهم لم يفكروا بالأمر. ومن بين الراغبين بالهجرة، فقد تفاوتت أسباب الهجرة، فجاءت نسبة 32 بالمئة للبحث عن فرص التعليم. و26 بالمئة بسبب الفساد، وأخرى 20 بالمئة ولدى تعميم التصنيف، تم توزيعها على أسباب اقتصادية 16 بالمئة وأسباب سياسية 13 بالمئة وأسباب أمنية 4 بالمئة، أسباب دينية 3 بالمئة , ولم شمل عائلي 1 بالمئة. أما من حيث الجهة المفضلة للهجرة فقد تقسمت على النحو التالي: أميركا 26 بالمئة وبريطانيا 20 بالمئة، وكندا 17 بالمئة، وتركيا 9 بالمئة، وأوروبا 6 بالمئة، والإمارات 6 بالمئة، والسعودية 6 بالمئة، واسبانيا 4 بالمئة، بالاضافة إلى دول أخرى، كلها بنسبة تكاد تقل عن 3 بالمئة. وحول طريقة الهجرة، وإجابة على إن كنت ستهاجر حتى دون أوراقك الرسمية، أفاد مانسبته 16 بالمئة استعدادهم للسفر حتى بدون أوراق رسمية بينما أكد 84 بالمئة على أنهم لن يسافروا للهجرة إلا باكتمال أوراقهم الرسمية، علما بأن هذا يشمل فقط أولئك الذين أبدوا رغبتهم بالهجرة.

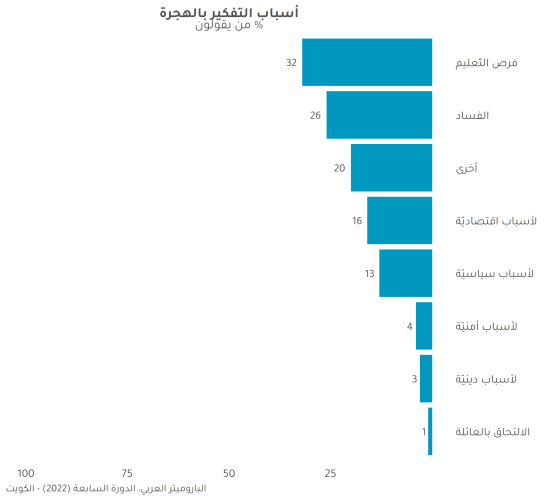

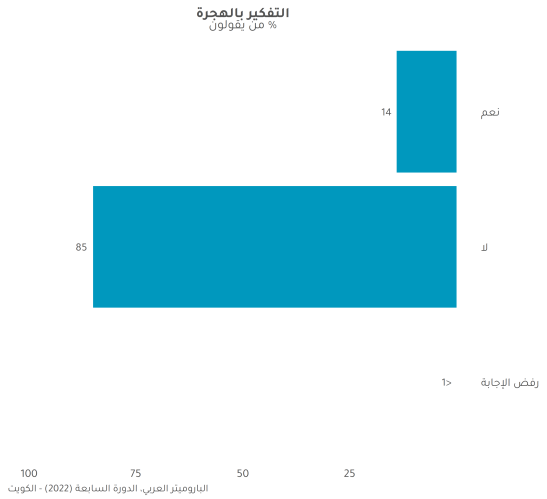

جودة الحياة

وعند السؤال عن ماهية الفئة الاجتماعية من الطبقات الدنيا التي تواجه بسبب التمييز صعوبات للارتقاء الاجتماعي، أكدت نسبة 39 بالمئة بأنه لاتوجد فئة كذلك، أو أنها مجموعة محددة طبقيا 10 بالمئة، ومجموعة عرقية 3 بالمئة، ومجموعة جغرافية 2 بالمئة، ومجموعة نوعية 3 بالمئة، ومجموعة عمرية 1 بالمئة، ولاجئين أو مهاجرين 5 بالمئة. وعند تقييم مستوى معيشة المواطن مقارنة بمعيشة الأبوين، جاءت الاجابة كثيرة التفاؤل حيث أفادت نسبة 65 بالمئة بأنها أحسن، وليس بعيدا عن السياق، رأى 25 بالمئة آنها نفس الحياة، أما الذين قالوا بأنها أسوأ فكانوا 10 بالمئة فقط. وفي السياق ذاته تم طرح السؤال لمقارنة مستوى معيشة الأولاد بمستوى معيشة الشخص نفسه، فكانت الاجابات أيضا في سياق التفاؤل وان كان بدرجة أقل، حيث قال 51 بالمئة بأن حياة أولادهم ستكون أحسن من حياتهم، و28 بالمئة قالوا بأنها نفسها، و19 بالمئة قالوا أنها ستكون أسوأ.

قضايا النوع الاجتماعي

بالعموم هل الرجال أفضل للقيادة من النساء؟ تنوعت الإجابات على النحو التالي مع ربطها بعدد الاجابات للنساء والرجال، حيث أبدى 30 بالمئة، موافقتهم بشدة، بينهم 21 بالمئة من النساء، و40 بالمئة، من الرجال. كما أبدي 35 بالمئة موافقتهم، ومن بينها (30 بالمئة نساء، ورجال (40 بالمئة، بينما لم يوافق 27 بالمئة بينهم 37 بالمئة نساء و17 بالمئة رجال، كما لم يوافق بشدة ما نسبته 7 بالمئة منهم 12 بالمئة نساء و4 بالمئة رجال. واستمرارا في فحص المواقف تجاه المرأة جاءت العبارة، التعليم الجامعي للذكور أكثر أهمية منه للنساء، وقد كان الرأي بمجمله رافضا بنسب عالية فحوى العبارة، حيث لم يوافق بشدة أكثر من 2 بالمئة كما وافق مانسبته 6 بالمئة أما الرافضون للعبارة فقد كانوا بنسبة 91 بالمئة (موافق وموافق بشدة)، ولم تكن هناك فروق احصائية دالة بين النساء والرجال. أما في السؤال الذي يغوص أكثر في التقاليد، حيث كانت العبارة تنص على أنه للرجل الكلمة الأخيرة في كل القرارات الخاصة بالاسرة، وافق بشدة 14 بالمئة، من بينهم 21 بالمئة رجال و6 بالمئة نساء، كما وافق عليها 35 بالمئة من بينهم 47 بالمئة رجال و24 بالمئة نساء، وكانت نسبة غير الموافقين 40 بالمئة، من بينهم 26 بالمئة رجال و53 بالمئة نساء، أما غير الموافقين بشدة، من بينهم 5 بالمئة رجال و17 بالمئة نساء. ويلاحظ التباين بالأرقام بين المواقف التي يختلف فيها النساء عن الرجال.

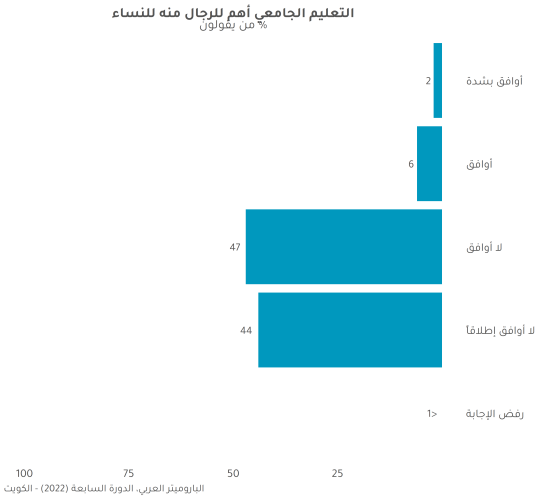

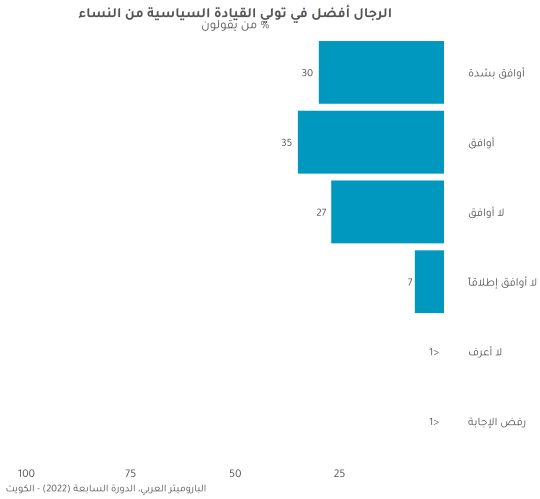

أما السؤال الأكثر أهمية، والذي يفتح الباب لدلالات اجتماعية مهمة، فقد كان السؤال المحوري حول إمكانية المرأة المتزوجة من غير مواطن منح الجنسية لأولادها، فكان أن وافق بشدة 10 بالمئة، من بينهم 4 بالمئة رجال 15 بالمئة نساء، كما وافق 38 بالمئة، من بينهم 34 بالمئة رجال و42 بالمئة نساء، وبالمقابل لم يوافق ما نسبته 32 بالمئة، من بينهم 36 بالمئة رجال، و28 بالمئة نساء، كما أفاد 18 بالمئة، بعدم موافقتهم بشدة، من بينهم 24 بالمئة رجال و13 بالمئة نساء. ويوضح هذا السؤال حجم التغير في قضية محورية ومثيرة للجدل، ومع ذلك كانت الرؤى متقاربة بشكل لافت للنظر، حيث كان إجمالي الموافقون على منح المرأة المتزوجة من أجنبي جنسيتها لأولادها 48 بالمئة، بالمقابل فقد رفض ذلك 50 بالمئة، كما يلاحظ أيضا بأن نسبة النساء المؤيدات بحق المرأة كانت أكبر من الرجال.

أما حول مسؤولية الأسرة عن مساعدة الأطفال في الدراسة، فقد ذهب ما نسبته 39 بالمئة بأن المسؤولية تقع على ربة الأسرة، و2 بالمئة على رب الأسرة، وكان لافتا بأن النسبة الكبرى من الكويتيين (58 بالمئة) رأت بأن المسؤولية مشتركة بين الأم والأب، وهي مسألة غير تقليدية. أما عند السؤال حول المسؤولية عن الميزانية والإنفاق على احتياجات المنزل، فقد مثلت ربة الأسرة 4 بالمئة فقط، بينما مثل رب الأسرة 60 بالمئة، ورأى مانسبته 35 بالمئة بأنهما متساويان في المسؤولية. ومع أنه من المتوقع في بنية الأسرة التقليدية أن توكل مسؤولية الانفاق على الزوج، إلا أن تكون نسبة الذين ينظرون بأنها مسؤولية متساوية، اكثر من الثلث، فهذا بحد ذاته يمثل تحولا، أو بداية تحول في المفاهيم، كما لاحظنا في بعض الأسئلة السابقة. ولعل أحد أسباب ظهور هذا التوجه، هو دخول المرأة في قوة العمل، وزيادة قدرتها الاقتصادية الذاتية.

العمل

أما عن العوائق المانعة لدخول قوة العمل، ومنها عدم توفر وسائل المواصلات فكانت الإجابات بأنه يمثل 12 بالمئة كعائق أكبر للنساء، و1 بالمئة للرجال، او متساو 21 بالمئة، أو أنه ليس عائقا للاثنين لتمثل النسبة الأعلى وهي 66 بالمئة. أما بخصوص عائق نقص المهارات المطلوبة للعمل فهو عائق أكبر للنساء 12 بالمئة، واكبر للرجال 7 بالمئة، ومتساو 55 بالمئة، أو أنه ليس عائقا بما نسبته 25 بالمئة.

أما بالنسبة للعمل المشترك، في موقع العمل ويكون الرجل بالقرب من المرأة، فقد رأى 17 بالمئة بأنها أكبر للمرأة، ورأى أنها تمثل عقبة أكبر للرجل 4 بالمئة، وأنها متساوية 17 بالمئة، إلا أن النسبة الأكبر من الناس (62 بالمئة) كان رأيهم أنها ليست عقبة. واللافت أن من بينهم 69 بالمئة نساء و54 بالمئة رجال، أي أن النساء اللواتي لا يعتبرونها عقبة أكثر من الرجال، وهي نقطة تستحق الانتباه. أما بالنسبة لعمل المرأة جنبا إلى جنب الرجل، اتساقا مع السؤال السابق، فقد رأت النسبة الأكبر 60 بالمئة، بأنها لا تمثل عقبة، وكان النساء فيها أكثر بنسبة 65 بالمئة والرجال 55 بالمئة، بالمقابل فقد تم اعتبارها مشكلة أكبر بالنسبة للمرأة 20 بالمئة، وأكبر بالنسبة للرجل 5 بالمئة، ومتساوين للاثنين 14 بالمئة. وتعقيبا على عبارة مباشرة، وهي الرجل والمرأة لابد من فصلهما في مكان العمل، وافق 20 بالمئة على العبارة، من بينهم 25 بالمئة رجال و14 بالمئة نساء، وموافق إلى حد ما 27 بالمئة، من بينهم 31 بالمئة رجال و24 بالمئة نساء، أما غير الموافقين فقد بلغت نسبتهم 35 بالمئة، من بينهم 30 بالمئة رجال و38 بالمئة نساء، ولم يوافق بشدة مانسبته 17 بالمئة، من بينهم 11 بالمئة،

رجال و23 بالمئة نساء، أي أن نسبة عدم الموافقة بلغت 52 بالمئة.

وردا على السؤال حول ماهي أكبر عقبة تواجه المرأة للدخول في سوق العمل، انقسمت الآراء على النحو التالي: 10 بالمئة لأن عمل المرأة غير مقبول اجتماعيا، واللافت أن عدم وجود حضانة حاز على نسبة 25 بالمئة، و10 بالمئة لأنه يتم تفضيل الرجال على النساء، و18 بالمئة لأنه لا يوجد فصل بين الجنسين، والملاحظ، أن نسبة الرجال التي رأت هذا السبب من بينها 23 بالمئة رجال و13 بالمئة نساء، أي أن اعتبار ذلك سببا كان أكثر حضورا عند الرجال منه عند النساء، كما ذهبت نسبة 12 بالمئة أنها بسبب الأجر المنخفض للنساء، و1 بالمئة بسبب المواصلات، كما ذهب 21 بالمئة من المواطنين، بأن الأسباب المذكورة لا تمثل عقبة لدخول المرأة لسوق العمل.

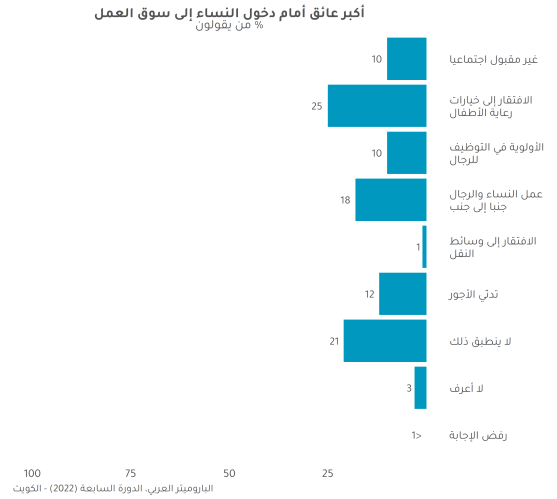

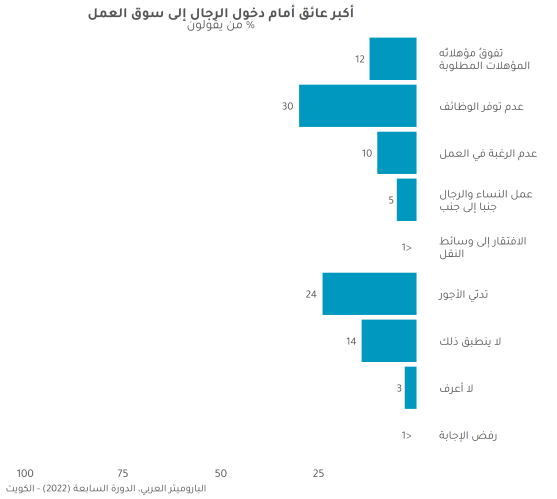

أما بالنسبة للعائق الأكبر لدخول الرجال سوق العمل، فقد كانت كالتالي: 12 بالمئة المؤهلات أعلى من متطلبات الوظيفة، و30 بالمئة وظائف غير متوفرة، و10 بالمئة عدم الرغبة في العمل، و5 بالمئة عدم الفصل بين الجنسين، و24 بالمئة الأجر المنخفض، ورأى 14 بالمئة بأنه لا بند من البنود السابقة.

الإعلام ووسائل التواصل

يتضح من نتائج الاستطلاع بأن هناك استخداما مكثفا للانترنت، حيث أكدت نسبة 83 بالمئة انهم يستخدمون الانترنت طوال اليوم، منقسمين بين 81 بالمئة بين الرجال و85 بالمئة بين النساء، و12 بالمئة على الأقل مرة في اليوم، منقسمين إلى 15 بالمئة بين الرجال، و10 بالمئة بين النساء، أي أن نسبة 95 بالمئة يستخدمون الانترنت يوميا وإن بدرجات متفاوتة، وهي نسبة عالية جدا. ولم يتبق إلا 1 بالمئة للاستخدام عدة مرات في الأسبوع. أما الذين أكدوا أنهم لا يستخدمونه اطلاقا 3 بالمئة فقط. ويتضح أن ساعات الاستخدام المستغرقة في التواصل الاجتماعي ممن يستخدمون الانترنت كبيرة، حيث يستخدمها لحوالي ساعتين 14 بالمئة، وإلى خمس ساعات 42 بالمئة، وإلى عشرة ساعات 25 بالمئة، وإلى أكثر من عشرة ساعات 18 بالمئة.

أما أكثر منصات التواصل الاجتماعي استخداما فقد جاء ترتيبها على النحو التالي: واتساب 81 بالمئة، وهو المتوقع، انستغرام 70 بالمئة، سنابشات 61 بالمئة، تويتر 55 بالمئة، يوتيوب 46 بالمئة، تيك توك 30 بالمئة، تيليغرام 18 بالمئة، فيسبوك 9 بالمئة، كلاب هاوس 5 بالمئة، سيغنال 1 بالمئة، فايبر 1 بالمئة، أخرى 1 بالمئة. اما عن كيف يتم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وإن كان يتم استخدامها للتعبير عن الآراء في الموضوعات السياسية، حيث أفاد 9 بالمئة بأنهم يقومون بذلك على الأقل مرة في اليوم، بينما أفاد 6 بالمئة بأنهم يقومون بذلك عدة مرات في الأسبوع، و5 بالمئة مرة بالأسبوع، و14 بالمئة أقل من مرة بالاسبوع، وجاءت النسبة الأعلى 64 بالمئة، لتؤكد أنها لاتستخدم وسائل التواصل الاجتماعي لغرض التعبير عن الرأي في الموضوعات السياسية، وهي نسبة عالية، ما يعني أن هناك احتمالا بأن الجدل الواسع على صفحات التواصل الاجتماعي، إنما يؤثر فيه بدرجة او بأخرى الحسابات الآلية أو الوهمية.

أما عن المصدر المعتمد لتلقي المعلومات عن الأخبار العاجلة وقد تنوعت على النحو التالي: 3 بالمئة بالمحادثات الشخصية وجها لوجه، و10 بالمئة بالمحادثات التلفونية، و3 بالمئة عن طريق الصحف، و1 بالمئة بالراديو، و21 بالمئة التلفزيون، و1 بالمئة، بينما جاءت وسائل التواصل الاجتماعي بالنسبة الأعلى وهي 60 بالمئة. وهي مؤشر واضح على الوسائل الأكثر تأثيرا في الرأي العام.

وعن أفضل المصادر الاخبارية جاءت كالتالي: تلفزيون الكويت 28 بالمئة، كونا 14 بالمئة، الجزيرة 10 بالمئة، العربية 9 بالمئة، القبس 9 بالمئة، الراي 7 بالمئة، كويت تايمز 2 بالمئة، الانباء 2 بالمئة، راديو كويت 1 بالمئة، اما المستوى الآخر فقد أفاد 3 بالمئة آنهم لايعرفون، و8 بالمئة لايتابع الاخبار، و8 بالمئة أخرى. واستتباعا لنفس السؤال، الا انها عن أسوأ مصادر الأخبار فكانت كالتالي، تصدرت الجزيرة بنسبة 45 بالمئة ويعود ذلك إلى موقف تبنته قناة الجزيرة منذ إطلاقها وهي تهاجم الكويت، الأمر الذي خلق موقفا داخل الكويت ضد القناة، وهو ما يفسر بعض التناقض بين الإجابة السابقة، والإجابة الحالية. كما تأتي بعدها قناة العربية 24 بالمئة، وخانة لا أعرف بلغت حجما كبيرا، كما أفاد 17 بالمئة بلا أعرف. أما البقية فقد كانوا أقل من 3 بالمئة. ولدى متابعة الرأي حول لماذا مصدر الأخبار سيء، وجاء على النحو التالي، أوضح الكويتيون بأنها كذلك بسبب انعدام الصدق 59 بالمئة، وعدم وجود تعددية في الآراء 19 بالمئة، وعدم وجود قضايا مفيدة، وبين أخرى ولا أعرف 9 بالمئة.

أما عن الأخبار التي تتم متابعتها، فهل تتابع الاخبار عن النزاع في سوريا؟ جاءت الإجابات كالتالي: 13 بالمئة لدرجة كبيرة، و20 بالمئة إلى حد ما، و39 بالمئة متابعة قليلة، و27 بالمئة، لا يتابعونها. وبنفس السياق حول متابعة أخبار الاتفاق الابراهيمي، أفاد 3 بالمئة بمتابعتهم للاتفاق إلى حد كبير، و20 بالمئة إلى حد ما، و39 بالمئة متابعة قليلة، بينما أفاد 27 بالمئة بأنهم لا يتابعونها، وينقسمون بين 73 بالمئة نساء و64 بالمئة رجال.

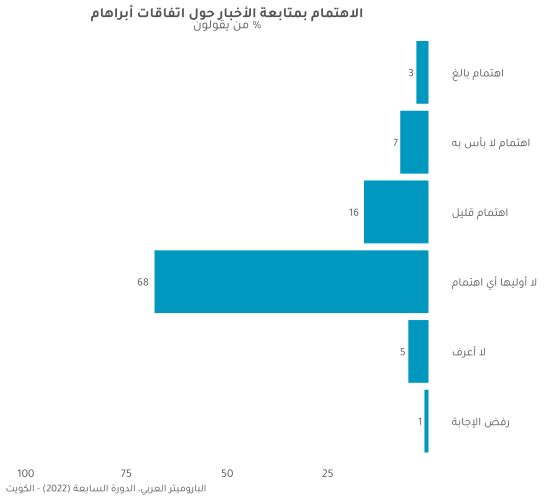

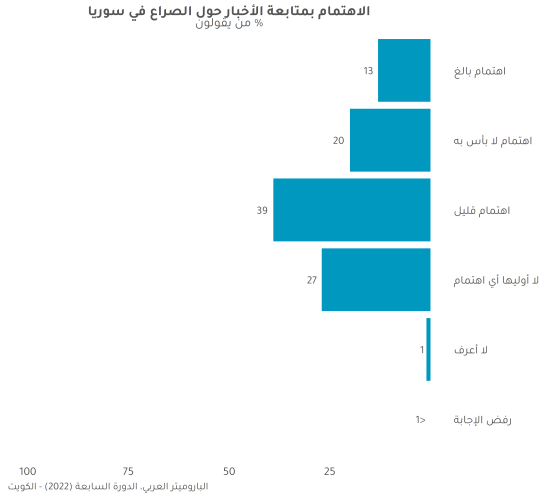

أما متابعة أخبار العقوبات الاميركية على إيران، فقد أفاد 5 بالمئة فقط بأنهم يتابعونها لدرجة كبيرة، و10 بالمئة يتابعونها إلى حد ما، و20 بالمئة يتابعونها قليلا، و61 بالمئة لا يتابعونها أبدا، منقسمين إلى 72 بالمئة نساء و50 بالمئة رجال. وحول درجة متابعة أخبار التعامل مع الايغور الاقلية المسلمة في الصين، أفاد 12 بالمئة بمتابعتها إلى حد كبير، و14 بالمئة إلى حد ما، و26 بالمئة يتابعونها قليلا، و44 بالمئة لا يتابعونها أبدا، وينقسمون 55 بالمئة من النساء و33 بالمئة من الرجال. ويتضح أن الاهتمام بالأخبار الخارجية قليل، وبالذات في خانة المتابعة إلى حد كبير، وربما أن الاهتمام بمتابعة الأخبار المحلية أكبر، كما يتضح بأن المتابعة للشأن الخارجي أكبر لدى الرجال من النساء.

العلاقات الدولية

مع أن للامم المتحدة علاقة متعددة الأوجه مع البلاد، إلا أن الإجابات على أولويات الأمم المتحدة المفترضة، جاءت عمومية، وربما يفسر ذلك ارتفاع نسبة خانة عدم اعتماد أي من الأولويات المذكورة في الأسئلة 20 بالمئة، أما الأولويات فجاءت على النحو التالي، وكان أعلاها، احترام حقوق الإنسان 30 بالمئة، و17 بالمئة للتعليم، و9 بالمئة للتغير المناخي، و8 بالمئة للأمن الغذائي، و5 بالمئة للمهاجرين، و5 بالمئة لحقوق المرأة، و4 بالمئة للبطالة، وكانت نسبة عدم قبول أي من الأولويات أعلاه

عالية وهي 20 بالمئة كما أسلفنا.

أما بالنسبة لأفضل حل للقضية الفلسطينية، وهي قضية حاضرة في المجتمع فقد تراوحت بين حل الدولتين على حدود 1967، بنسبة 32 بالمئة، ودولة واحدة بنسبة 5 بالمئة، وكونفدرالية بنسبة 4 بالمئة، إلا أن اللافت بأن نسبة كبيرة 47 بالمئة رأت بأن هناك حلولا أخرى، وربما كان من المفيد، نظرا لكبر النسبة، أن يتبعها سؤال لاحق حول طبيعة تلك الحلول، خاصة وأن هناك أسئلة سابقة أقل نسبة، تم اتباعها بسؤال تفصيلي.

حول الباروميتر العربي

الباروميتر العربي هو شبكة بحثية مستقلة وغير حزبيّة، تقدم نظرة ثاقبة عن الإتجاهات والقيم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمواطنين العاديين في العالم العربي.

لقد دأبنا على عمل استطلاعات رأي عام مدققة وممثلة لمستوى الدولة، بناء على نهج العينات الإحصائية، للسكان البالغين، على امتداد العالم العربي، في 15 دولة، منذ عام 2006 .

نحن أقدم وأكبر مستودع للبيانات المتاحة في متناول العامة حول آراء الرجال والنساء في المنطقة. تمنح نتائج استطلاعاتنا فسحة للمواطنين العرب للتعبير عن احتياجاتهم وإهتماماتهم.